Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

موقف دول المغرب العربي من العقوبات على العراق في حرب الخليج الثانية 1990_1991

نورس صباح داجي
جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ/ذي قار/العراق
nawrassabahdaji@utq.edu.iq

د هيثم عبد الخضر معارج
جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ/ذي قار/العراق

الملخص

يتناول هذا البحث مواقف دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا) من العقوبات الدولية التي فُرضت على العراق بعد غزوه للكويت في 2 آب 1990، والتي كانت جزءاً من تداعيات حرب الخليج الثانية ، أظهرت الدول المغاربية تباينًا في مواقفها تجاه الأزمة، نتيجة لاختلاف توجهاتها السياسية، ومصالحها الإقليمية، وعلاقاتها مع كل من العراق ودول الخليج والغرب ، الجزائر تبنّت موقفًا متوازنًا، إذ سعت إلى حل سلمي للأزمة ورفضت التدخل العسكري، لكنها لم تعارض صراحة العقوبات الأممية، بل حاولت تأدية دور الوسيط بين العراق والدول العربية الأخرى ، المغرب أعلن دعمه للقرارات الدولية، وشارك بقوات رمزية ضمن التحالف العربي لدعم الكويت، ما يعكس تأييده للعقوبات وللشرعية الدولية، متأثرًا بعلاقاته الوثيقة مع دول الخليج ، تونس اتخذت موقفًا حذرًا، داعية إلى الحوار والوساطة، وأبدت تفهمًا للقرارات الأممية، لكنها لم تشارك في العمليات العسكرية، وسعت للحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف ، ليبيا عارضت بشدة العقوبات على العراق، ورفضت التدخل الأجنبي، عادّة أن الأزمة يجب أن تُحل داخل الإطار العربي، ما يعكس توجهاتها القومية وموقفها المعارض للنفوذ الأمريكي ، موريتانيا أيدت القرارات الأممية بشكل عام، لكنها لم تؤد دورًا بارزًا في الأزمة بسبب موقعها الجغرافي وضعف تأثيرها السياسي. يخلص البحث إلى أن المواقف المغاربية تأثرت بعدة عوامل، أبرزها المصالح الاقتصادية، التوجهات الأيديولوجية، والعلاقات الثنائية مع العراق ودول الخليج. كما يكشف عن انقسام عربي أسهم في إضعاف الموقف العربي الموحد تجاه الأزمات الكبرى

الكلمات المفتاحية : المغرب العربي ، أزمة الخليج ،العقوبات ، العراق

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

The position of the Maghreb countries on the sanctions against Iraq during the Second Gulf War (1991)

Nawras Sabah Daji
Dhi Qar University/College of Education for Human Sciences/Department of History/Dhi Qar/Iraq/

nawrassabahdaji@utq.edu.iq
Haitham Abdul Khader Maaraj
Dhi Qar University/College of Education for Human Sciences/Department of History/Dhi Qar/Iraq/

Abstract

This research discusses the positions of the Maghreb countries (Morocco, Algeria, Tunisia, Libya, and Mauritania) regarding the international sanctions imposed on Iraq after its invasion of Kuwait on August 2, 1990, which was part of the repercussions of the Second Gulf War. The Maghreb countries showed varied stances towards the crisis, due to differences in their political orientations, regional interests, and relationships with both Iraq, the Gulf States, and the West. Algeria adopted a balanced position, striving for a peaceful resolution of the crisis and rejecting military intervention, yet it did not explicitly oppose the UN sanctions, instead attempting to play a mediating role between Iraq and other Arab countries. Morocco declared its support for the international decisions and participated with symbolic forces within the Arab coalition to support Kuwait, reflecting its support for the sanctions and international legitimacy, influenced by its close relations with the Gulf States. Tunisia took a cautious stance, calling for dialogue and mediation, showing understanding of the UN decisions but not participating in military operations, aiming to maintain balanced relations with all parties. Libya strongly opposed the sanctions on Iraq and rejected foreign intervention, believing that the crisis should be resolved within the Arab framework, reflecting its nationalist orientation and its opposition to American influence. Mauritania generally supported the UN decisions but did not play a significant role in the crisis due to its geographical location and limited political influence. The research concludes that the Maghreb positions were influenced by several factors, most notably economic interests, ideological orientations, and bilateral relations with Iraq and the Gulf States. It also reveals an Arab division that contributed to weakening the unified Arab stance towards major crises.

المقدمة

شهدت المنطقة العربية في أواخر القرن العشرين أحداثاً مصيرية أثّرت بعمق في توازناتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وكان من أبرز هذه الأحداث غزو العراق لدولة الكويت في الثاني من آب/أغسطس 1990، وما تبعه من تطورات متسارعة أدت إلى اندلاع حرب الخليج الثانية، وفرض المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن الدولي سلسلة من العقوبات الاقتصادية والسياسية والعسكرية غير المسبوقة على العراق.

وقد مثّلت تلك الأزمة نقطة تحول مفصلية في العلاقات البينية العربية، وكشفت عن تباين في مواقف الدول العربية، ومنها دول المغرب العربي، تجاه التعاطي مع تلك العقوبات وتجاه الموقف العراقي بوجه عام.

تُعدّ دول المغرب العربي – الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا – وحدة جغرافية وسياسية متميزة ضمن النظام العربي، وهي دول تختلف في رؤاها السياسية ومصالحها الاستراتيجية، لكنّها كانت مجتمعة في مظلة جامعة الدول العربية، ما جعل من موقفها تجاه الأزمة العراقية-الكويتية وعقوبات مجلس الأمن قضية إقليمية وقومية في آن واحد.

فقد وقعت هذه الدول بين ضغوطات الالتزام بالمواقف الدولية، ومراعاة البعد القومي والتاريخي في العلاقات مع العراق، من جهة، وبين الرغبة في الحفاظ على علاقاتها الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

ولم يكن الموقف من العقوبات على العراق موقفاً سطحياً أو آنياً، بل جاء نتيجة تراكمات تاريخية، ومحددات سياسية داخلية وخارجية، فضلاً عن حسابات كل دولة مغاربية حيال الأمن الإقليمي العربي والمصالح الوطنية الخاصة بها. فبينما اختارت بعض الدول نهج الحياد النسبي أو الدعوة إلى الحلول السلمية، أيدت أخرى الموقف الدولي بشروط معينة، وانحازت قلة منها بوضوح إلى جانب العراق، في موقف فسره البعض على أنه تعبير عن رفض للهيمنة الغربية بقدر ما هو تعبير عن تضامن قومي.

إن دراسة مواقف دول المغرب العربي من العقوبات المفروضة على العراق خلال أزمة الخليج الثانية لا تمثل فقط إضاءة على حقبة مهمة من التاريخ العربي المعاصر، وإنما تكشف أيضاً عن مدى تعقيد العلاقات العربية-العربية، وحدود التضامن العربي في مواجهة الأزمات، كما تتيح فهماً أعمق لكيفية تشكل السياسات الخارجية المغاربية في ظل الأزمات الإقليمية والدولية.

وبناءً على ما تقدم، يسعى هذا البحث إلى رصد وتحليل مواقف كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا من العقوبات التي فرضت على العراق خلال حرب الخليج الثانية، مع محاولة تفسير خلفيات هذه المواقف، وتبيان أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها، مع ربطها بالسياقات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية السائدة آنذاك.

موقف دول المغرب العربي من العقوبات على العراق (١٩٩٠-١٩٩١)

أولا : العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق بعد الغزو للكويت :

بعد غزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ فرض المجتمع الدولي بقياده الأمم المتحدة مجموعه من العقوبات على العراق واستمرت هذه العقوبات لسنوات عديدة (قنوع ، نزار ، 2013 ، ص241) بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 (النصراوي ، عباس ، 1995 ، ص156_157) ، فبعد أربعه أيام من الغزو صدرت يوم 6 آب عدة إجراءات بحق العراق مثل حظر المبادلات الاقتصادية والحصار البحري باستثناء الإمدادات الطبية والمواد الغذائية مراعاةً للظروف الإنسانية للشعب العراقي (زهيرة ، بن طاع الله ، 2019 ، ص160).

كان الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية، ومن ثَمَّ فقد حكم اقتصاد العراق القرار(٦٦١) الذي فرض عليه الحضر الاقتصادي الجزئي فتقلصت صادراته بنسبة (٩٧٪) وتقلصت وارداته بنسبة (٩٠٪)بنهاية عام ١٩٩٠ .

وانعكس ذلك على إنتاج النفط الذي تراجع بنسبة ٨٦٪ اذا انخفض من ٣,٣ مليون برميل قبل الاحتلال بيوم واحد إلى أقل من (٠,٥)مليون برميل (النصراوي ، عباس ، 1995 ، ص156_157) يوم وبعد ثلاثة اشهر من فرض العقوبات، لم تكن النتائج

مقنعة بالنسبة لدول التحالف وهنا كانت المشكلة ، فقد كان عامل الوقت هو الأهم بالنسبة للتحالف في ظل خسائر الدول المشاركة فيه وأيضًا الدول المجاورة للعراق (بشير ، الطاهر محمد ، 1999 ، ص112) .

نظمت القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي في كانون الأول عام ١٩٩٠ سلسلة من المناقشات حول مدى فاعلية العقوبات الاقتصادية ، وخرجت بمجموعة استنتاجات تؤكد فاعلية العقوبات الاقتصادية في المجال الصناعي ، إذ توقفت (٤٠٪) من المؤسسات الصناعية العراقية عن العمل، بسبب فقدان قطع الغيار وعدم القدرة على استيرادها، فيما شككت في مدى فاعلية العقوبات في المجال الزراعي على الرغم من أنَّ هناك معلومات تؤكد أنَّ المخزون الغذائي للعراق لم يكفيه أكثر من شهرين، لكن العراق كان قد وضع يده على مخزون الكويت الغذائي .

كما أنَّ الأراضي الزراعية العراقية خصبة وصالحة للزراعة ، أمَّا على النطاق العسكري فكان العراق لديه مخزون جيد أثناء الحرب العراقية -الإيرانية ، فضلاً عن أنَّه كان قد قام منذ عام ١٩٩٨ صناعة عسكرية لاسيما تامين ما يقارب (٧٠٪) من حاجات الجيش العراقي (لانبيه ، ماري هيلين ، 1996 ، ص100).

تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأنَّ العقوبات الاقتصادية لم تكن وحدها كافية لإجبار العراق على إنهاء الأزمة ، لذلك استخدمت الخيار العسكري وشنت هجمات عسكرية كبدت العراق خسائر بشرية ومادية فادحة ، إذ قصفت قوات التحالف كثيراً من المواقع المدنية بحجة أنَّها كانت تضم قيادات عسكرية (بجك ، باسيل يوسف، 2006 ، ص120) .

فكان مجموع الخسائر البشرية في الحرب ما يقارب 17500 شخص من المدنيين العسكريين خلال الستة أسابيع التي شنت فيها قوات التحالف عملياتها العسكرية (التميمي ، محمد تيسير ، 1993 ، ص165) وهو ما يعادل عدد قتلى العسكريين العراقيين خلال الحرب العراقية- الإيرانية ، كما تسببت في دمار هائل للكثير من البنى التحتية الخدمية نتيجة قصف محطات توليد الكهرباء ، إذ تمَّ تدمير (24)محطة كهربائية كذلك شبكات توزيع المياه ، فقد عطلت محطات تصفية المياه بسبب انقطاع الكهرباء وعُطلت .

كذلك شبكات الصرف الصحي بالكامل ، وكانت بغداد محرومة بصورة شبه تامة من الكهرباء وعندما وجه وزير الخارجية العراقي رسالة إلى مجلس الأمن ذكر فيها أنَّه خلال الحرب دمر ما يقارب (٩٠٠٠)مبنى نتيجة القصف بينه(٢٥٠٠) في بغداد و (١٩٠٠)في البصرة ردت قوات التحالف بأنَّ هذه المباني كانت مستخدمة بصورة مختلفة لأغراض عسكرية ومدنية وتوضع فيها مدافع مضادة للطائرات ، مما أدى إلى تضرر السكان المدنيين (بجك ، باسيل يوسف، 2006 ، ص120_121) .

كما اصدر مجلس الأمن خلال مدة أقل من أربعة أشهر 12 قراراً عُدت كأكبر مجموعة من القرارات صدرها مجلس الأمن بشأن أزمة واحدة خلال تلك المدة الوجيزة منذ إنشاءه وحتى اندلاع الأزمة (عبد الرحمن ، مصطفى السيد ، 1993 ، ص57) ، كما أنَّ جميع القرارات استندت بصوره مباشرةً إلى مواده ، وهو وضع لم يكن مألوفًا على الإطلاق في قرارات مجلس الأمن ، إذ لم يكن قد اصدر من قبل قرارات تشير إلى نصوص الفصل السابع إلا ضمناً (العذاري ، رائد ناصر هاني حسين ، 2010، ص151) .

فقد تعامل المجلس مع القضية بموجب قواعد وقوانين الشرعية الدولية بدءً بإدانة العدوان ، ومن ثمَّ فرض العقوبات حتى اللجوء إلى الخيار العسكري لحل الأزمة بعد عدم استجابة الجانب العراقي له (العتيبي ، منصور عياد ، 2009 ، ص11).

بدأت مرحله تحرير الكويت من القوات العراقية مع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم/ ٦٧٨/الذي أجاز استخدام القوه ضد العراق في حال عدم سحب قواته العسكرية من الكويت قبل 15 كانون الثاني 1991 ومع رفض العراق للقرار بدأت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب عليه في كانون الثاني1991 (النجار ، حسن علي ، 2007 ، ص308)، يمكن تقسيم الحرب إلى مرحلتين :

١- المرحلة الأولى العمليات الجوية :

بدأت المرحلة الأولى من الحرب في الساعة (3:00) صباحا بتوقيت مكة المكرمة في ليلة 1991/1/17 اشتركت فيها طائرات من اربع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والكويت والسعودية (أبو طالب ، عبد الرحيم عبد الهادي ، 1995 ، ص195) ، وسميت العملية باسم عاصفة الصحراء التي بدأت بإطلاق مائة صاروخ (توماهوك) من البحرية الأمريكية المرابطة في مياه الخليج (ذويبي ، دارجي ، 2016 ، ص37) .

فقد انطلقت الطائرات من أكثر من 15 قاعدة أرضية أو بحرية ، كما اطلقت الصواريخ مثل صواريخ كروز من السفن الأمريكية أكثر من 100 قاعدة عسكرية في العراق والكويت والكثير من قواعد ومنصات اطلاق الصواريخ العراقية ومراكز الاتصالات ومقرات القيادة العسكرية العراقية بما فيها وزارة الدفاع العراقية ، كما استهدفت الغارات الأولى القصر الجمهوري في العاصمة العراقية بغداد (العفنان ، سعد خلف ، 1991 ، ص91) .

ومنذ اللحظات الأولى من القصف الجوي تم تدمير ما يقارب (90%) من محطات الطاقة الكهربائية وأربع محطات كبرى لضخ المياه من مجموع سبع محطات يمتلكها العراق ، كما تمَّ استهداف أغلب مواقع النفط ومخازن الوقود (ذويبي ، دارجي ، 2016 ، ص38) .

فقد صدر البيان العسكري الأول عن سير العمليات الجوية في كانون الثاني1991و تضمن أنَّ تشكيلات من القوات العربية السعودية والكويتية والقوات الأمريكية والبريطانية قامت بقصف الأهداف والمنشآت والقواعد العسكرية بداية لتنفيذ العمليات المشتركة لعاصفة الصحراء لتحرير الكويت (حسن ، إبراهيم محمد ، 1996، ص245) .

كما شهدت الموجه الثانية من الهجمات دخول القاذفات الأمريكية التي قامت بقصف المواقع العسكرية العراقية في داخل الكويت ولم تتوقف الطلعات الجوية على مدار 24 ساعه كما شاركت الطائرات الإيطالية والكندية في المعارك مع طائرات التحالف (الشميري ، عبد الولي ، 1993 ، ص76) .

ومن الجدير بالذكر فقد استهدف القصف الجوي والصاروخي لدول التحالف من قواعد والمطارات العسكرية العراقية)الحبانية ،الزبير، الوليد، خالد صفوان) والقاعدتين الجويتين الموجودتين في الكويت علي السالم في غرب الجهراء واحمد الجابر في غرب الشعيبة والأحمدي) كما استهدف القصف الجوي مطار (صدام الدولي) ومطار البصرة ومقر الرئاسة ومقر وزارة الدفاع وجميع شبكات الاتصالات ومبنى الإذاعة والتلفزيون وقواعد الصواريخ ووحدات الدفاع الجوي جنوب بغداد ومنشآت التصنيع العسكري في الحلة والإسكندرية وسامراء (المدني ، سليمان ، 1998 ، ص171).

وقد وصف قائد قوات التحالف الدولي الأمريكي نورمان شوار تزكوف العمليات العسكرية ورده الفعل العراقية بقوله: بدأت وتيرة اطلاق صواريخ سكوت تخف، ففي الأسبوع الأول من عاصفه الصحراء اطلق العراقيون 35 صاروخا .

وفي الأسبوع الثاني 18 صاروخا وبعد ذلك لم يتدبروا سوى اطلاق صاروخ واحد في اليوم كمعدل وسط وكان آخر تلك الصواريخ عشوائية ، فطاقم الصواريخ يخرج من مخبأه بسرعة وينصب المنصة ويطلق دون إكمال إجراءات التسديد النظامي ويفر بأسرع ما يمكن .... وفي الوقت نفسه كانت القاذفات المقاتلة لقواتنا الجوية تجوب غرب بغداد في دوريات متواصلة على مدار الساعة.(شوارتزكوف ، 1993 ، 218)

ويتضح ممّا تقدم أن الجانب العراقي لا يمتلك القوة الجوية العسكرية لتي توفرت لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، إذ إنَّ أعداد قواته الجوية لا تتناسب مع أعداد الطائرات التي يمتلكها التحالف الدولي لاسيما وأنَّ أغلب الطائرات العراقية من الطراز القديم وغير صالحة للاستعمال الطويل في الحرب، كما أنَّ العراق يفتقر إلى طائرات ذات تقنية عالية مثل طائرات المراقبة التي تمتلكها قوات التحالف الدولي .

٢- المرحلة الثانية العمليات البرية :

بدأت قوات التحالف الدولي هجوما برياً على الأراضي العراقية والكويتية في 24 شباط 1991 انطلاقا من الحدود السعودية الشمالية (المدني ، سليمان ، 1998 ، ص192_193).

وكان هدف الهجوم البري هو تحرير مدينه الكويت من القوات العراقية ، قد أوكلت هذه المهمة إلى القوات العربية المصرية السورية السعودية الكويتية للالتفاف حول الحرس الجمهوري العراقي وتدميره ووكلت المهمة إلى الفيلق السابع للقوات العربية، كملت أنيطت مهمة سد منافذ تراجع الجيش العراقي عند وادي نهر الفرات إلى فرقة ما كفرى التابعة للفيلق المحمول الثامن عشر للقوات العربية، (شوارتزكوف ، 1993 ، ص250) .

من جانب آخر عملت قوات التحالف على مهاجمه العمق العراقي بإنزال قوات مضللين ودبابات محمولة جوا ، ونتيجة لعملية الالتفاف حول الجيش العراقي بدأ يفقد الإمدادات من المؤخرة في بغداد ، كما فقد الاتصال مع القيادة العراقية بسبب الدمار الذي أصاب أجهزة الاستقبال والبث والتشويش من قبل الحلفاء ما دفع الجيش العراقي إلى الانسحاب نحو بغداد بعد ثلاثة أيام من المعارك البرية (الشميري ، عبد الولي ، 1993 ، ص136) .

ومع انتهاء المعارك البريه انتهت حرب عاصفة الصحراء في 26شباط 1991 تحرير مدينة الكويت بعد سبعة أشهر من الاحتلال والسيطرة على جزء كبير من الأراضي العراقية (الكورجي ، تغريد خشان فالح ، 2019 ، ص86).

_ الآثار المترتبة على العراق بعد الحرب:-

بعد مرور خمسة أشهر من اندلاع الأزمة في ٢ آب 1990 (Fred , 1994 , p110 Halliday,) كان الوضع يسير إلى المواجهة الحتمية ، فقد صدر 12 قرارا لمجلس الأمن مطالبين العراق بالانسحاب من الكويت وبعد أن فرض عليه حصار بري وجوي مع فرض عقوبات اقتصادية عليه (وثيقه رقم (١-٤) توصيات مجلس الأمن القومي رقم (٥٤) الصادرة عن البيت الأبيض بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ ، موعد انتهاء المهلة المحددة في مجلس الأمن الدولي، استخدام القوه العسكرية على العراق ، نقلا عن: (مركز دراسات الوحدة العربية ، الوطن العربي في السياسة الأمريكية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٢٢ ، ص ٢٩٧-٢٩٩) ، رساله موجهه إلى الأمين العام من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجيه العراق تتعلق بقرار مجلس الأمن بشان العراق والكويت ، s/٣٠٥١٢، ١٢اب ١٩٩٠ مواجهه إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم الكويتي يبلغوا فيها بانه تم التماس مساعده عسكرية من اجل تنفيذ القرار (٦٦١)، ١٩٩٠ ،s/٢١٩٤٨،١٢اب ١٩٩٠ /موقع مقاتل من الصحراء ،http//www.moqatel . com) .

قد تسبب هذا الحصار بغلق كل منافذ العراق الحدودية واستمر الطرفان بالقتال مع إصرار عراقي على عدم الانسحاب من الكويت والتصميم على اعتبار الكويت المحافظة رقم 19 من محافظات العراق (صالح ، صالح خلف ، 2010 ، ص37) الأمر الذي دعا مجلس الأمن على إصدار قرارات عديدة ضد العراق (رفعت ، عباس سعدون وآخرون ، 2016 ، ص240) معظمها كانت تحت طائلة الفصل السابع (التوبي ، هيال جاسم ، 2015 ، ص41_42) .

وفي 29 تشرين الثاني 1991 اصدر مجلس الأمن القرار رقم 678 والتي نصت المادة الثانية منه بأن يسمح للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في 15 كانون الثاني 1991 أو قبله القرار تنفيذاً كاملاً كما هو منصوص عليه وأن تستخدم الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار رقم (660) لعام 1990 وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابها في المنطقة وذلك بسحب صدام حسين قواته من الكويت في موعد لا يتجاوز يوم 15 كانون الثاني والا سيواجه قوات الأمم المتحدة (وثيقة رقم (119) نص قرار مجلس الأمن(678) وتحديد 15 كانون الثاني موعدا نهائيا، نقلا عن :(فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج ،مقدمات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية -العربية - الإسلامية -على العراق ، ج١، ط١، بيروت ،١٩٩٤، ص 271) ، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم في الكويت يعلم فيها عن العمليات العسكرية الكويتية ضد العراق ،(s/22,164 كانون الثاني 1991)موقع مقاتل من الصحراء http//www.moqatel.com) (سلطان ، غانم ، 1996 ، ص216) وتوجيه ضربات عسكرية للعراق (مرهون ، عبد الجليل زيد ، 1999 ، ص9) .

وقد تمَّ الموافقة على القرار بأغلبية(12) صوتاً مقابل عدم موافقة كوبا واليمن وامتناع الصين عن التصويت ، فبعد اقتراب موعد انتهاء المهلة سعت الإدارة الأمريكية للحصول على موافقة الكونجرس من اجل استخدام القوة العسكرية ضد العراق الذي استمر في عناده حتى انتهاء المهلة (اليوسفي ، محمد ، 2013 ، ص295_299).

_ الآثار المترتبة على الكويت بعد الحرب :-

عاشت الكويت خلال للمدة الممتدة من الثاني من آب 1990 وحتى نهاية شباط 1991 (التميمي ، عبد المالك خلف ، 1998 ، ص 72) اصعب وأقسى مرحلة من مراحل التاريخ الكويتي في خلال هذه المدة كانت الكويت تخضع للاحتلال العراقي الذي حاول أن ينهي جميع مظاهر الدولة الكويتية التي كانت قائمة وخاصة المؤسسات السياسية والدستورية وذلك من خلال الإعلان عن ضم الكويت إلى العراق، كما خلف الاحتلال العراقي تأثيراً هائلاً على الاقتصاد الكويتي واحدث دماراً كبيراً وعطل الكثير من الأعمال وسبب خراباً في مواقع البنية التحتية التي تطورت في الكويت على مدى أكثر من خمسين عاما (العجمي ، محمد مبارك حسن ، 2010 ، ص72) .

كما انتشرت أمراض السرطان فضلاً عن المشكلات الصحية المترتبة على صحة وسلامة بيئة الكويت (المقدادي ، كاظم ، 1997 ، ص90) .

فقد قدرت الأمم المتحدة الأضرار التي لحقت في الاقتصاد الكويتي بأكثر من 23 مليار دولار (العجمي ، محمد مبارك حسن ، 2010 ، ص58) ، إلا أنَّ في حقيقه الأمر فأنَّ هذا الرقم مبالغ فيه ، إذ إنَّ الأضرار الفعلية التي تكبدتها الكويت لا تقل عن 12 مليار دولار فقط ، فقد ارتكبت اللجنة أخطاء في حساباتها ، إذ منحت هيئة تابعة للأمم المتحدة فيما بعد حوالي تسعه و 15 مليار دولار للكويت كتعويضات عن النفط الذي فقد نتيجة الاجتياح العراقي للكويت ، وقد أكدت لجنة التعويضات بالأمم المتحدة والتي شكلت بعد حرب الخليج الثاني وحددت في تقرير لها حجم التعويضات التي على العراق أن يدفعها إلى جميع الأطراف (ز.سشاوفد ، توماس ، 2001 ، ص152).

ثانياً: وقف دول المغرب العربي من العقوبات المفروضة على العراق:

1- موقف ليبيا من العقوبات :

عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعه الثاني الطارئ على مستوى القمة العربية في 10 آب 1990 وهو الاجتماع الذي أباحت فيه دول الجامعة الدول العربية الاستعانة بقوات أجنبية (مركز دراسات الوحدة العربية ، ص706) .

حضرت الحكومة الليبية الاجتماع وأبدت اعتراضها على القرارات الصادرة من الدول المجتمعة وذلك انطلاقا من الموقف الليبي الثابت الرافض للتدخل الأجنبي في الأزمة، وتجدر الإشارة إلى أنَّ الرفض الليبي لم يكن مطلقاً وأبرز دلالة على ذلك أنَّ ليبيا أبدت استعدادها لقبول وجود قوة أجنبية بشرط أن تكون تابعة للأمم المتحدة بل أشارت إلى إمكانية اشتراكها في مثل هذه القوه ، ويأتي ذلك الموقف الليبي الرافض لقرارات القمة والذي سمح لدول الخليج باللجوء إلى جميع الوسائل الممكنة بما فيها الاستعانة بقوات أجنبية في إطار موقفها المعادي في تلك المدة للولايات المتحدة قبل أي شيء آخر (S.Rubinond, 1988) .

وفي حقيقة الواقع أنَّ الموقف الليبي الرافض التدخل الأجنبي في الشؤون العربية إلا تحت مظلة الأمم المتحدة وتحت إشراف الجامعة العربية يرجع إلى اعتبارات عديدة أهمها عدم وجود قواعد دولية تحدد أسباب التدخل الأجنبي وكيفيته وحجمه بعيدا عن منظمه الأمم المتحدة ، إنَّ التدخل الأجنبي في المنطقة العربية سيحكمه مزاج قوات التحالف بقياده الولايات المتحدة ، وهذه القوات بعد تدخلها لن تكون ملزمة بتقديم تفسيرات لكل عمل تقوم به خصوصا أنَّ الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت القوه الكبرى في العالم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً مما يجعلها قادره على تنفيذ سياستها وفرض سيطرتها على مقدرات المنطقة دون تحديات مقلقة ، إنَّ التدخل الأجنبي سيؤدي إلى توسيع رقعه الحرب وإنَّ عملياتها العسكرية سوف تتعدى حدود الكويت وتستغل لتحقيق أهداف لا تخدم مصالح العرب بقدر ما تخدم مصالح قوات التحالف وإسرائيل في المنطقة (العبيدي ، ماهر علي غزال نمر ، 2014 ، ص40).

بعد ساعات من الحرب وجه الرئيس الليبي معمر القذافي نداءً إلى الأمم المتحدة يدعوها فيه إلى وقف الغارات الجوية على العراق، ثم دعا إلى مظاهرة ضخمة شارك فيها مليون متدرب طافت شوارع طرابلس تطالب بوقف القصف الجوي على بغداد، وفي لقاء له مع الطلاب الليبيين جسد الزعيم الليبي الأزمة التي يعاني منها قائلا : "إنَّه عندما تقف الآن مع العراق فأنك تقف شعب الكويت وضد مصر وسوريا والمغرب والسعودية والبحرين وقطر والإمارات الذين هم جميعا يقاتلون في صف واحد مع الكويت "، كما بعث الزعيم الليبي رسائل إلى الملوك والرؤساء العرب تتعلق بضرورة العمل المشترك والسريع لوقف الحرب في الخليج .

كما اتصل بزعماء العالم الإسلامي وبعث العديد من الرسائل الأمين العام للأمم المتحدة يدعوه لوقف الحرب، فقد كانت القيادة الليبية ترى أنَّ العراق في حالة دفاع عن النفس على الرغم من اعترافها بأنَّ القيادة العراقية هي التي تسببت في هذه الحرب، وأكد القذافي أنَّ العراق كان يحضر لاحتلال الكويت منذ عشر سنوات وأنَّه قد اقحم العرب في موقف دون استشارتهم ، طالبت ليبيا بوقف اطلاق النار أكثر من مرة وطرحت اكثر من مبادرة ، وقال القذافي إنَّ الحرب ليست لتحرير الكويت ولكنها بالتأكيد عمل انتقامي لتدمير العراق (الخترش ، فتوح ، وآخرون ، 1995 ، ص390).

أمَّا فيما يتعلق بموقف ليبيا من العقوبات المفروضة على العراق في عام 1990 فكان معقدًا ومتعدد الأبعاد ، فبعد أن اصدر مجلس الأمن في 6 آب 1990 أصدر القرار (661) الذي فرض عقوبات اقتصادية وتجارية صارمة على العراق ، كانت هذه العقوبات جزءًا من محاولة إجبار النظام العراقي على الانسحاب من الكويت ، لاقت هذه القرارات ترحيبًا من غالبية الدول الخليجية والغربية، ولكنها أثارت استياء بعض الدول ذات التوجهات القومية مثل ليبيا (United Nations , 1990 , p660) .

رفضت ليبيا العقوبات بشدة، وعدّتها أداة تستخدمها القوى الكبرى لمعاقبة الشعوب بدلًا من الأنظمة، وصرّح القذافي في أكثر من مناسبة أن العقوبات لا تميز بين النظام السياسي والمواطن العادي، وأنَّها تمثل اعتداءً على السيادة العربية، وخاصةً العراقية، وفي خطابه في مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة في 10 آب

1990، قال القذافي: "إذا كانت هناك مشكلة بين العراق والكويت، فهي مشكلة عربية يجب أن تُحل داخل البيت العربي، لا عبر التدخل الأجنبي ولا من خلال عقوبات دولية تضر بالشعب العراقي" (وقائع مؤتمر القمة العربي الطارئ ، 1990).

كما أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي أنَّ بلاده تأمل جدياً في الانسحاب من الأمم المتحدة ، إذ لم تعتمد على قرارات صارمة ضد أمريكا عندما فرضت حصاراً اقتصاديًا على العراق وجمعت قواتها في المنطقة، كما أكد أنَّ المملكة العربية السعودية تعدُّ مدانة أمام جامعة الدول العربية لاستنجادها بقوات أجنبية أثناء وجود نزاع عربي – عربي، وأنَّه يمكن حل هذا الخلاف عربياً من دون تدخل أجنبي حتى وأن كانت ملزمة (علي ، وركاء صبار ، 2022 ، ص109) .

لم يقتصر الدعم الليبي للعراق على المستوى الخطابي فقط، بل قامت بالتحايل على نظام العقوبات أشارت تقارير غربية إلى أنَّ ليبيا ساعدت العراق في الالتفاف على العقوبات من خلال دعم التبادل التجاري غير الرسمي، وتوفير شحنات من المواد الغذائية والوقود عبر طرف ثالث (CIA, "Middle 199 ,p12) .

ويعكس ذلك السياسة الخارجية للنظام الليبي بقيادة معمر القذافي في تلك المد من خلال هذا الموقف، يمكن تحليله من جوانب عدة ، فقد كان موقف ليبيا يتسم بالتضامن مع العراق في مواجهة العقوبات الدولية والعدوان العسكري الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق، القذافي كان يعتقد أنَّ العراق قد تعرض لظلم من المجتمع الدولي وأن العدوان على العراق كان يهدف إلى تفكيك قوة دولة عربية قوية في المنطقة ، بذلك كان القذافي يسعى إلى التأكيد على وحدة العرب في مواجهة التدخل الأجنبي، وهو ما يعكس رغبته في الحفاظ على الصورة العربية الموحدة ضد القوى الغربية .

كما أنَّ القذافي كان يرفض أي تدخل أجنبي في شؤون الدول العربية ويعتبره انتهاكًا للسيادة الوطنية. وكان موقفه هذا جزءًا من فلسفته السياسية التي اعتبرت أن الدول العربية يجب أن تحل مشاكلها دون تدخل القوى الكبرى بالنسبة له، كان ما حدث في العراق بمثابة محاولة من الولايات المتحدة وحلفائها للهيمنة على المنطقة العربية بشكل أكبر ، كما أنَّ القذافي يسعى إلى تعزيز دور ليبيا كقوة إقليمية تقود التغيير في العالم العربي ، من خلال دعمه للعراق، كان يحاول تعزيز مكانة ليبيا في العالم العربي وفي الساحة الدولية، كان يحاول أن يبرز ليبيا كداعم للقضايا العربية والإسلامية في مواجهة الهيمنة الغربية (الخترش ، فتوح ، وآخرون ، 1995 ، ص381).

يمكن القول إنَّ موقف ليبيا من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق عام 1990 كان نابعًا من رؤيتها السياسية المعادية للهيمنة الغربية، ومن منطلقات قومية وحدوية، فقد عبّرت عن رفضها الشديد للعقوبات، وسعت إلى تجنيب العراق المزيد من المعاناة، لكن دون القدرة على التأثير الحقيقي في مجريات الأحداث الإقليمية والدولية.

2- موقف المملكة المغربية من العقوبات :-

اتخذت المملكة المغربية بقيادة الملك الحسن الثاني موقفًا داعمًا للشرعية الدولية في إدانة الغزو العراقي للكويت، وأعلنت التزامها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، وذلك انطلاقا من احترامها لمبادئ القانون الدولي، وحرمة سيادة الدول (القصاص ، كريمة زهدي ، 2016 ، ص141) ، وقد صرح وزير الخارجية المغربي حينها بأنَّ بلاده تقف مع الشرعية الدولية وتدين أي عدوان ينتهك السيادة الوطنية لدولة عضو في الأمم المتحدة" (جريدة العلم ، 1990).

وعلى الرغم من العلاقات الجيدة التي ربطت المغرب بالعراق في السبعينيات والثمانينيات، خاصة في إطار التنسيق ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي، فإنَّ المغرب التزم بتطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة من مجلس الأمن، وأوقف كل أشكال التعاون الاقتصادي والتجاري مع العراق بعد القرار 661 كما أغلقت المكاتب الاقتصادية وتم تقليص البعثات الدبلوماسية (الشكري ، خالد ، 2001 ، ص89) .

كما أعلنت المملكة المغربية دعمها للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، بما فيها العقوبات الاقتصادية، انطلاقًا من احترامها لسيادة الدول ورفضها المطلق لاستخدام القوة في العلاقات العربية. وقد صرّح الحسن الثاني في مناسبات متعددة أن "ما قام به العراق خرقٌ صارخٌ للشرعية الدولية"، داعيًا إلى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة و"عدم وضع العرب في مواجهة العالم" (الثاني ، الحسن ، 1993 ، ص248) .

في الوقت ذاته، شدّدت المملكة على ضرورة التمسك بالحلول السلمية، وعبّرت عن خشيتها من أن يؤدي التصعيد إلى تدمير العراق وزعزعة الأمن في المنطقة، وقد حاولت الرباط أن تلعب دورًا وسطيًا بين أطراف الأزمة، عبر دعمها للحلول السياسية والتحذير من عواقب العسكرة (بوشاشي ، مصطفى ، 2001 ، ص88) .

فعلى الرغم من تأييد المملكة المغربية للعقوبات الدولية، إلا أنَّها عبّرت مرارًا عن قلقها من الآثار الإنسانية الكارثية لتلك العقوبات على الشعب العراقي، وقد شاركت الرباط في مبادرات عربية هدفت إلى تخفيف المعاناة عن المدنيين، ودعت إلى رفع العقوبات فور تحقيق الأهداف المعلنة من قبل مجلس الأمن، أي انسحاب العراق من الكويت (التويجري ، عبد العزيز بن عثمان ، 1996 ، ص102).

ففي خطاب القاه الملك الحسن الثاني عقب الأزمة في 11 آب 1990 دعا فيه إلى تجنب استعمال القوه من أي جانب كان في لحل الأزمة ودعا إلى حلها بالطرق السلمية تحت إشراف الأمم المتحدة حتى لو كان ذلك وفق جدول زمني محدد ، كما اكد بأنَّ المغرب دعت منذ اندلاع الأزمة العراق إلى الانسحاب من الكويت وطالبت مجلس الأمن إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام ، كما اكد أنَّ الدول المتحالفة قد استعجلت في تنفيذ قرارات مجلس الأمن قبل استنفاذ كل المساعي لأنَّ ذلك ستكون عواقبه وخيمه على الشعب العراقي (مركز دراسات الوحدة العربية ، ص753).

سعت الدبلوماسية المغربية إلى الحفاظ على توازن دقيق بين الوقوف إلى جانب الكويت والدول الخليجية من جهة، وعدم القطيعة الكاملة مع العراق من جهة أخرى، وقد حاول الملك الحسن الثاني لعب دور الوسيط بين الأطراف العربية، داعيًا إلى قمة عربية طارئة لحل الأزمة عبر الحوار العربي - العربي، دون جدوى (بو طالب ، عبد الهادي ، 1998 ، ص210).

إلا أنَّ موقفها المؤيد للعقوبات الدولية المفروضة على العراق أدى إلى برود في العلاقات المغربية – العراقية، إذ اتهمت القيادة العراقية بعض الدول العربية، ومنها المغرب بـ "الانخراط في مشروع غربي لتدمير العراق". ومع ذلك، لم تصل الأمور إلى القطيعة التامة، واستمرت العلاقات الدبلوماسية على مستوى منخفض (شريف ، يوسف ، 2002 ، ص54).

يتضح مما سبق أنَّ موقف المملكة المغربية من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق عام 1990 اتسم بالحذر والانضباط السياسي، مستندًا إلى مبادئ السيادة، الشرعية الدولية، والتضامن العربي، على الرغم من تأييده للقرارات الدولية، لم يكن المغرب من الداعين للتصعيد العسكري أو استمرار العقوبات، بل سعى إلى التهدئة والدعوة للحلول السلمية، ما جعله يحتفظ بمكانة خاصة في علاقاته مع الأطراف المختلفة في الأزمة الخليجية.

3- موقف الجزائر من العقوبات :-

مع اندلاع الأزمة، تبنت الجزائر خطابًا يدعو إلى حلّ عربي-عربي، رافضة بشكل مبدئي التدخلات العسكرية أو العقوبات غير المباشرة التي تضر بالشعب العراقي، هذا الموقف ينبع من سياستها التقليدية المناهضة لأي تدخل أجنبي في الشؤون العربية، فضلًا عن علاقاتها التاريخية مع العراق منذ السبعينيات، وخاصة أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، ورد في تحليل للكاتب مصطفى علوش أنَّ : "الجزائر كانت تميل إلى الحياد الإيجابي، وتتحاشى الانخراط في أي اصطفاف قد يفاقم الأزمة" (علوش ، مصطفى ، 1998 ، ص143).

اتسم الموقف الجزائري بالتوازن والتمسك بمبادئ عدم التدخل ورفض الحلول العسكرية ، فقد أكدت الجزائر منذ الأيام الأولى للأزمة على ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت لكنها عارضت الحصار الاقتصادي والضغوط الغربية على العراق، انطلاقا من موقف مبدئي يرفض تجويع الشعوب كوسيلة للضغط السياسي (هيكل ، محمد حسنين ، 1991 ، ص435) .

كما امتنعت الجزائر عن الانخراط في التحالف الدولي الذي تشكل بقيادة الولايات المتحدة وسعت إلى لعب دور وساطة عربي يهدف إلى حل النزاع سلميا دون اللجوء إلى العمل العسكري (الأشعل ، عبد الله ، 1993 ، ص278).

وعلى الرغم من استمرارها في إدانة الاحتلال العراقي للكويت، فإنَّ الجزائر استمرت في انتقاد العقوبات المفروضة، خاصة بعد ظهور آثارها الكارثية على الشعب العراقي. وأعرب المسؤولون الجزائريون مرارًا عن رفضهم لسياسة "العقوبات الجماعية"، التي عدوها غير فعالة وغير أخلاقية ، كما شهدت الساحة السياسية الجزائرية موجة تعاطف شعبي وإعلامي واسع مع العراق عدّت العقوبات شكلا من أشكال الاستعمار الجديد ووسيلة للهيمنة الغربية على المنطقة (جريدة المجاهد ، 1990).

في اجتماعات الجامعة العربية، أظهرت الجزائر موقفًا متميزا ، ففي القمة العربية الطارئة بالقاهرة في 10 آب 1990 ، عبرت عن رفضها لتدويل الأزمة وفرض العقوبات معتبرة أن هذه الإجراءات تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في العراق، وتهدد وحدة الصف العربي ، كما رفضت الجزائر استخدام الأراضي العربية لشن حرب ضد العراق، وامتنعت عن التصويت لصالح القرارات التي تدعو لتفعيل العمل العسكري ضد بغداد، مشددة على أهمية الحلول السياسية والديبلوماسية ، ورفضت أي محاولة لتجويع الشعب العراقي كما طلبت من الحكومة الإيرانية السماح لها بإيصال المساعدات الإنسانية عبر أراضيها للشعب العراقي (علي ، وركاء صبار ، 2022 ، ص 83_110).

عند صدور قرار مجلس الأمن رقم 661 ، الذي فرض عقوبات اقتصادية شاملة على العراق، وافقت الجزائر على القرار في إطار احترامها للشرعية الدولية، لكنها عبّرت عن تحفظات علنية وغير علنية حول تأثير العقوبات على الشعب العراقي ، صرّح وزير الخارجية الجزائري سيد أحمد غزالي، في اجتماع الجامعة العربية بأنَّ الجزائر "تؤيد الحلول السياسية وترفض استخدام القوة أو التجويع كوسيلة للضغط ، كما أكدت الجزائر أن العقوبات يجب أن تكون وسيلة مؤقتة لا غاية دائمة، ودعت إلى إنهاء الأزمة من خلال حوار مباشر عربي وعبر القنوات الدبلوماسية" (جريدة المجاهد ، 1990) .

لم يكن الموقف الرسمي الجزائري معزولًا عن الموقف الشعبي، فقد شهدت الجزائر احتجاجات محدودة ضد العقوبات وضد التحالف الدولي، عبّرت فيها بعض القوى السياسية، كجبهة الإنقاذ الإسلامية، عن دعمها للعراق ورفضها لما اعتبرته "عدوانًا أمريكيًا على دولة عربية (جريدة المجاهد ، 1990).

يتضح من ذلك أنَّ موقف الجزائر من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق عام 1990 كان موقفًا متزنا ومسؤولاً، قائمًا على مبادئ الشرعية الدولية والسيادة الوطنية ورفض العقاب الجماعي. ورغم الضغوط الدولية والإقليمية، حافظت الجزائر على نهج مستقل يسعى إلى حل الأزمات العربية داخليا بعيدًا عن التدخلات الأجنبية، ما جعل موقفها يحسب لها دبلوماسيا وأخلاقيا ، فموقفها من العقوبات على العراق كان مبدئيًا وإنسانيًا، يعكس تمسكها بسيادة الدول، ورفضها للتدخل الأجنبي، مع التأكيد على أهمية الحلول السلمية للأزمات العربية، لم تكن الجزائر مؤيدة للنظام العراقي، لكنها كانت ضد العقوبات الجماعية والحرب .

4- موقف تونس من العقوبات :

اتسم الموقف الرسمي التونسي إزاء الغزو العراقي للكويت بالحذر والاعتدال، إذ أدان الرئيس زين العابدين بن علي الغزو العراقي بشكل ضمني، من خلال تأكيده على "احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها"، لكنه تحفظ على التدخل العسكري الأجنبي، داعيًا إلى الحل العربي للأزمة (يوسف ، أحمد ، 1991 ، ص94) .

كما أكد المسؤولون التونسيون في أكثر من مناسبة على تضامن الشعب التونسي مع شقيقه العراقي، وذكروا أنَّ الأهداف التي يجري تدميرها ليست عسكرية وإنَّما هي أهداف مدنيه وعلمية ، وفي ٢٧ شباط ١٩٩١ أعرب وزير خارجيه تونس عن ارتياحه لتحرير الكويت ولكنه اعرب عن قلقه البالغ من استمرار العمليات العسكرية على العراق ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار (الخترش ، فتوح ، وآخرون ، 1995 ، ص 391) .

بعد العمليات العسكرية ضد العراق في ١٧كانون الثاني ١٩٩١ اصدر مجلس الوزراء التونسي بيانًا دعا فيه مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الفورية لوضع حد القتال الدائر في منطقة الخليج وفض النزاع بالطرق السلمية وفقًا لمقتضيات الشرعية الدولية وأكد البيان على استياء تونس الحرب على العراق (الرميحي ، محمد ، 1994 ، ص351) .

صرح الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩١ أنَّ الدول المتحالفة ضد العراق ارتكبت العديد من المجازر ضد الشعب العراقي وطالب بوقف القتال وتطبيق الشرعية الدولية ، وأكد تضامن الشعب التونسي مع العراق (مجلة الدراسات الفلسطينية ، ص147_148).

وبخصوص العقوبات، لم تعارض تونس صراحة قرارات مجلس الأمن، بل امتثلت لها كدولة عضو في الأمم المتحدة، لكنها في الوقت ذاته لم تبادر إلى تبني موقف عدائي حاد تجاه العراق، بل استمرت في الدعوة إلى حل سلمي للأزمة، ورفضت التدخل العسكري الغربي المرتقب آنذاك (المسدي ، عبد السلام ، 1991 ، ص 53) .

وأكد الرئيس التونسي زين العابدين بن علي أنَّ موقف تونس يستند على وجوب التمسك بالشرعية الدولية والمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية فيما يخص بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وعدم استعمال القوة ، وطالب بسحب العراق لقواته من الكويت وضرورة حصر الخلاف في نطاق عربي والتزمت تونس بقرار مجلس الأمن الذي يشمل فرض حظر اقتصادي على العراق (علي ، وركاء صبار ، 2022 ، ص110).

على المستوى الشعبي، عبّر الشارع التونسي عن تضامن واسع مع الشعب العراقي، وعدّ الكثير من التونسيين أنَّ العقوبات الاقتصادية تمثل "عقابًا جماعيًا ظالمًا" للشعب العراقي، وليس للنظام السياسي فقط. وقد نُظّمت مظاهرات ومسيرات تضامنية في عدة مدن تونسية، عبّرت عن الرفض الشعبي للتجويع الجماعي للشعب العراقي" (خشانة ، رشيد ، 1991 ، ص 27) .

أما الإعلام التونسي، فعلى الرغم من الرقابة الرسمية، فقد نُشرت مقالات وتحليلات تعكس قلقًا من التدهور الإنساني في العراق نتيجة الحصار، فضلاً عن النقد الضمني لدور القوى الغربية في فرض العقوبات وتوظيفها سياسيًا (جريدة الصباح ، 1990).

يبدو من مما تقدم إن موقف تونس من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق عام 1990 اتسم بالحذر والاعتدال، وارتكز على ثوابت احترام الشرعية الدولية، والدعوة إلى الحلول السلمية، مع تجنب الانخراط في السياسات التصعيدية، وقد حافظت تونس على توازن بين موقفها الرسمي المنضبط والتعاطف الشعبي والإعلامي مع معاناة الشعب العراقي تحت الحصار وبين التزاماتها الدولية معضو في الأمم المتحدة .

5- موقف موريتانيا من العقوبات :-

لم تكن موريتانيا في طليعة الدول التي اتخذت موقفًا حادًا أو علنيًا من الغزو، بل سعت إلى اتباع نهج متوازن وحيادي نسبيًا. فبينما أدانت الغزو العراقي للكويت بشكل مبدئي، فإنها لم تؤيد علنًا العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على العراق ، وقد شاركت موريتانيا في القمة العربية الطارئة في القاهرة يوم 10 آب/أغسطس 1990، والتي خُصصت لمناقشة الغزو العراقي للكويت، وخلال هذه القمة، اتخذت موريتانيا موقفًا يميل إلى التهدئة والدعوة إلى حلّ عربي، وامتنعت عن التصويت لصالح إرسال قوات عربية لحماية الخليج (السماك ، محمد ، 1991 ، ص105) .

كما أعلنت موريتانيا عن مساندتها للعراق ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار، وكذلك نفت موريتانيا وجود زوجه الرئيس العراقي أو أي مسؤول عراقي على أراضيها وطلب وزير خارجيه موريتانيا حسن ولد دیدي من مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني ١٩٩١ أن يضطلع بمسؤولياته في مواجهه أعمال التدمير التي يتعرض لها العراق .

اتخذت موريتانيا موقفاً واضحاً في تأييد العراق ويعود ذلك إلى العلاقات المتميزة بينهما خصوصاً حين ساندت العراق موريتانيا أثناء الخلاف مع السنغال وقد شبت المظاهرات في نواكشوط وهاجم المتظاهرون السفارة الأمريكية (علي ، وركاء صبار ، 2022 ، ص108).

لم تصدر موريتانيا موقفًا صريحًا وواضحًا بتأييد العقوبات، بل اكتفت ببيانات عامة تدعو للحل السلمي. ووفق ما تشير إليه التقارير الإخبارية والبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية الموريتانية آنذاك، فإنَّ موريتانيا لم تشارك في تنفيذ الحصار المفروض على العراق ولم تنضم إلى التحالف الدولي، ما يُظهر نوعًا من المعارضة الضمنية للعقوبات ، أعلنت موريتانيا أنَّ الأزمة بين العراق والكويت ينبغي أن تحل في الإطار العربي، وأنَّ الحصار الاقتصادي لن يؤدي إلا إلى معاناة المدنيين (جريدة الشرق الأوسط ، 1990) ، لذلك امتنعت موريتانيا عن تطبيق العقوبات الاقتصادية بشكل صارم، مبرّرة ذلك بضرورات التضامن العربي ورفضها للحصار كأداة سياسية، خصوصًا لما له من آثار إنسانية على الشعب العراقي (السماك ، محمد ، 1991 ، ص105).

على مستوى الشارع الموريتاني، كانت هناك تظاهرات ومسيرات شعبية مؤيدة للعراق، نظمتها قوى قومية وإسلامية، عبّرت عن رفضها لما اعتبرته "عدوانًا غربيًا على بلد عربي". وقد عبّرت هذه التظاهرات عن رفض الحصار بعدّه غير إنساني، كما طالب المتظاهرون حكومة بلادهم باتخاذ موقف أكثر وضوحًا ضد العقوبات ، كما خرج آلاف المتظاهرين في نواكشوط للتعبير عن تضامنهم مع العراق ورفضهم للحصار الاقتصادي الذي يضر بالشعب العراقي (جريدة الحياة ، 1990).

وفي الداخل الموريتاني، أبدت بعض النخب الثقافية والسياسية تعاطفًا كبيرًا مع العراق، وعدّت أن فرض الحصار الاقتصادي يمثل انتهاكًا للكرامة العربية، وقد نظّمت بعض الفعاليات المؤيدة للعراق في نواكشوط ، وعُقدت ندوات تدعو إلى رفع الحصار وإنهاء الأزمة عبر الوسائل الدبلوماسية (سيدي ، أحمد ولد ، 1991 ، 87_90) .

كان وراء الموقف الموريتاني عوامل عدة أدت إلى اتخاذ تلك الإجراءات منها العلاقات التاريخية بين موريتانيا والعراق، خاصة في عهد الرئيس العراقي صدام حسين، دورٌ في تشكيل موقف يميل إلى رفض العقوبات بعدّها عقوبة جماعية للشعب العربي في العراق ، كذلك مساعي موريتانيا من اجمل الحفاظ على التوازن بين علاقاتها العربية والإسلامية، فرفضت الانحياز الكامل إلى المعسكر الذي دعم التدخل الأجنبي في المنطقة ، فضلاً عن الضغوطات التي كانت تواجهها نواكشوط من بعض القوى الدولية لتأييد قرارات مجلس الأمن، لكنها اختارت الحياد المعلن، على الأقل إعلاميًا (بلقزيز ، عبد الإله ، 1994 ، ص212_213).

يمكن القول إنَّ الموقف الموريتاني من العقوبات الاقتصادية على العراق عام 1990 اتّسم بالحذر والتوازن. فعلى الرغم من إدانتها الضمنية للغزو، رفضت الانخراط في سياسة العقوبات الاقتصادية التي رأت فيها وسيلة غير عادلة لمعاقبة شعب عربي، ويعكس هذا الموقف تمسّك موريتانيا بمبدأ السيادة العربية، وحرصها على عدم الانخراط في السياسات الدولية التي قد تضرّ بوحدة الصف العربي.

خاتمة:

لقد شكّلت حرب الخليج الثانية (1990–1991) واحدة من أبرز المحطات المفصلية في التاريخ العربي المعاصر، حيث تداخلت فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والإقليمية والدولية بشكل معقّد، وانعكست تداعياتها على مجمل النظام العربي. وفي خضم هذا

المشهد المتشابك، برزت مواقف دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا) كمؤشر على تباين الرؤى والسياسات بين الدول العربية تجاه الأزمة العراقية-الكويتية، وخاصة إزاء مسألة فرض العقوبات الدولية على العراق.

لقد تناول هذا البحث بالتفصيل المواقف الرسمية والشعبية للدول المغاربية، كاشفًا عن تعددية في المقاربات التي تبنّتها كل دولة، وفقًا لمصالحها القومية وحساباتها الإقليمية، وعلاقاتها مع الأطراف الدولية المؤثرة في الأزمة. فمن جهة، سعت الجزائر إلى تبنّي موقف متوازن يرفض التدخل العسكري ويُفضّل الحلول السياسية، رافضة بشكل صريح استخدام القوة، ومتحفظة على العقوبات لما لها من تبعات إنسانية وسياسية. بينما عبّرت ليبيا عن موقف أكثر حدة ورافض للعقوبات الغربية، مدفوعة برؤيتها القومية ونزعتها المناهضة للهيمنة الغربية. أما تونس والمغرب، فقد تبنّتا مواقف أكثر اعتدالًا، تمثلت في دعم القرارات الأممية، لكن مع التركيز على ضرورة تجنيب الشعب العراقي تداعيات العقوبات القاسية، ما يعكس حرصًا على الحفاظ على علاقاتهما مع القوى الدولية وفي الوقت ذاته مراعاة الرأي العام العربي.

ومن خلال تتبّع الخطابات الرسمية والتصريحات الدبلوماسية والمواقف في المحافل الإقليمية والدولية، يتّضح أن الموقف المغاربي لم يكن متجانسًا، بل اتّسم بالتباين والتباعد، وهو ما يعكس حالة الانقسام العربي الأوسع خلال الأزمة. وقد لعبت العوامل الداخلية – السياسية والاقتصادية – دورًا جوهريًا في تشكيل هذه المواقف، حيث أن كل دولة كانت محكومة بظروفها الخاصة التي أثّرت في طريقة تعاطيها مع الأزمة، سواء على مستوى القرار السياسي أو التفاعل الشعبي.

ويمكن القول إن موقف دول المغرب العربي من العقوبات على العراق يعكس بوضوح التحديات التي واجهت النظام الإقليمي العربي في تلك المرحلة، ومن بينها غياب آلية فاعلة لتنسيق المواقف، وانقسام الإرادات بين الميل نحو المحور الغربي، أو التمسك بمبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية. وقد أظهرت الأزمة مدى هشاشة التضامن العربي، وساهمت في تعميق الفجوة بين المشرق والمغرب العربيين، وأثبتت أن الأزمات الكبرى كثيرًا ما تفضح غياب الرؤية الاستراتيجية المشتركة لدى الدول العربية.

في المحصّلة، فإن هذا البحث لا يسعى فقط إلى توثيق المواقف المختلفة، وإنما إلى إبراز أهمية توحيد الصف العربي في مواجهة الأزمات، وتقديم العبرة من دروس الماضي، حيث أن المواقف المتفرقة في أزمة كبرى مثل غزو الكويت وفرض العقوبات على العراق أدت إلى إضعاف الموقف العربي برمّته، وسهّلت التدخلات الدولية في المنطقة. وعليه، فإن تجاوز مثل هذه التحديات يتطلب من الدول العربية – وفي مقدمتها دول المغرب العربي – تعزيز آليات التنسيق والعمل المشترك، والارتقاء بخطابها السياسي ليكون أكثر اتزانًا واستقلالية، بما يخدم مصالح الشعوب ويحافظ على الكرامة والسيادة الوطنية في وجه التحولات الدولية المتسارعة.

المصادر

الوثائق العربية :

1- كلمة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الى الشعب التونسي في شان حرب الخليج الصادره في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩١، نقلًا عن مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع٦ .
2- وثيقة رقم (119) نص قرار مجلس الأمن 678 وتحديد 15 كانون الثاني موعدا نهائيا،
3- وقائع مؤتمر القمة العربي الطارئ، القاهرة، 10 أغسطس 1990، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
4- وثيقة رقم (١-٤) توصيات مجلس الأمن القومي رقم (٥٤) الصادرة عن البيت البيض بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ ،موعد انتهاء المهلة المحددة في مجلس الأمن الدولي، استخدام القوه العسكرية على العراق .

_ الكتب العربية والمعربة :

1- الأشعل ، عبد الله ، الشرق الأوسط والأمم المتحدة ، دراسة في العلاقات الدولية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (1993).
2- بلقزيز ، عبد الإله ، 1994 ، العرب والعالم بعد أزمة الخليج ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
3- ، عبد المالك خلف ، 1998 ، أبحاث في تاريخ الكويت ، الكويت ، دار قرطاس للنشر ،ط١ .

4- التميمي ، محمد تيسير ، 1993 ، حرب الخليج بين الأسباب والنتائج ، عمان ، ط1 ، الأهلية للنشر والتوزيع .
5- عبد الرحمن ، مصطفى السيد ، ١٩٩٣ ، قرارات مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت ، القاهرة ، دار النهضة العربية .
6- التويجري ، عبد العزيز بن عثمان ، 1996، العرب وتحولات النظام العالمي. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
7- حسن ، إبراهيم محمد ، 1996 ، الصراع الدولي في الخليج العربي (الغزوا العراقي للكويت) ، الكويت، مؤسسة الشراع العربي .
8- الرميحي ، محمد ، 1994 ، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت، بيروت، دار الساقي .
9- السماك ، محمد ، 1991، النكسة العربية الثانية: من الكويت إلى الخليج الجديد ، بيروت ، دار الشروق .
10- الشكري ، خالد ، 2001 ، السياسة الخارجية المغربية في ظل الأزمات العربية : دراسة في مواقف الأزمات الخليجية، الدار البيضاء: دار النشر المغربية .
11- العفنان ، سعد خلف ،١٩٩١ ، عاصفة الصحراء ومقدماتها ، السعودية ، مطابع النهضة الوطنية ، ط1 .
12- الشميري عبد الولي ، ١٩٩٣ ، الاستراتيجية العسكرية لعاصفه الصحراء، الهرم ، مطابع ستار برس، ط٢ .
13- علوش ، مصطفى ، 1998، السياسات العربية في أزمة الخليج الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
14- لانبية ، ماري هيلين ، ١٩٩٦ ، الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية ، بيروت ، ترجمة :حسين حيدر ، منشورات عويدات .
15- المدني ، سليمان ، ١٩٩٨ ، الملف العربي في القرن العشرين ، بيروت ، دار المنارة ، ج٩، ط١ .
16- النجار ، حسن علي ، ٢٠٠٧، أم المعارك (حرب الخليج ردة فعل زائدة وإسراف في القتل والتدمير كيف تورطت أمريكا في الصراع مع العرب والمسلمين) ، جورجيا ، أمازون للنشر
17- النصراوي ، عباس ، ١٩٩٥ ، الاقتصاد العراقي :النفط -التنمية-الحروب -التدمير-الآفاق (١٩٥٠-٢٠١٠) ، بيروت ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز ،ط١، دار الكنوز الأدبية..
18- هيكل ، محمد حسنين ، 1991 ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر القاهرة: مؤسسة الأهرام.
19- يوسف ، أحمد ، 1991 ، الموقف العربي من أزمة الخليج الثانية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
20- اليوسفي ، محمد ، ٢٠١٣ ، الكويت من الدستور إلى الاحتلال، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١.

_ الوثائق الأجنبية :

1- CIA, "Middle East Reactions to Iraq Sanctions," 1991, FOIA Released Documents .

2- Halliday , Fred , 1994 , The Gulf War 1990-1991 and the study of international,The Lond on school of economics and political science.

3- S.Rubinond C.Top lran and lraq and war,london,1988.

_ الرسائل والاطاريح :

1- التوبي ، حاكم هيال جاسم ، 2015 ، ميناء مبارك الكويتي وتأثيراته على العراق دراسة في الجغرافية السياسية ، جامعه البصرة ، كلية الآداب ، رسالة ماجستير غير منشورة.
2- ذويبي ، دراجي ،2015 ، حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ تداعياتها وآثارها ، الجزائر، جامعة محمد بوضياف ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية .
3- الطاهر محمد بشير ، ١٩٩٩ ، العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية دراسة حالة العراق ، القاهرة ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية).

4- العجمي ، محمد مبارك حسن ، الإصلاح السياسي في الكويت واثره في التغير ١٩٩١-٢٠١٠ ، الأردن ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، رسالة ماجستير غير منشورة .
5- العذاري ، رائد ناصر هاني حسين ، ٢٠١٠ ، المفاوضات وحل النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة في دور الأمم المتحدة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة .
6- علي ، وركاء صبار ، 2022 ، المواقف الدولية والعربية والإقليمية من ازمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشوره ،كلية التربية ،جامعة ميسان.
7- الكورجي ، تغريد خشان فالح ، 2019 ، التطورات السياسية الداخلية في الكويت 1990-2006 ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، رسالة ماجستير غير منشورة .
8- صالح ، صالح خلف ، ٢٠١٠ ، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية -الأمريكية ١٩٨٨-٢٠٠٨، الأردن ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب ، رسالة ماجستير غير منشورة .

البحوث العربية :

1. بجك ، باسيل يوسف ، ٢٠٠٦ ، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥) ، بيروت ، دراسات توثيقية وتحليلية ، مركز دراسات الوحدة العربية .
2. بوشاشي ، مصطفى ، 2001 ، السياسة الخارجية المغربية بعد الحرب الباردة ، مجلة العلوم السياسية، العدد 12.
3. خشانة ، رشيد ، 1991 ، الموقف التونسي من أزمة الخليج ، الوسط الدولي، عدد خاص عن الخليج .
4. دشتي ، احمد يوسف ، ١٩٩٧، آثار العدوان العراقي على مضاعفات قطاع المال في الكويت ، الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،ع٨٤ .
5. رفعت ، عباس سعدون ، وخضير إبراهيم سلمان ، ٢٠١٦ ، التعامل الأمريكي مع قضية العراق والكويت عام ١٩٩٠وتأثير ذلك على دور الأمم المتحدة ، بغداد ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،ع٥٣، مج ١٣.
6. ز.سشاوفد ، توماس ، ٢٠٠١ ، حول قرار كيفية التعويض في الأمم المتحدة عن تعويض الكويت ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ،ع٢٦٥ .
7. زهيرة ، بن طاع الله ، 2019 ، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية (العراق نموذجا)، مجله الفكر الدراسات القانونية والسياسية ، كليه الحقوق والعلوم السياسية ، جامعه جيلالي اليابس سيدي بلعباس ، العدد 9 .
8. سلطان ، غانم ،1996،البعد الجغرافي للغزو العراقي لدوله الكويت دراسة تحليلية وتقويمية ، الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،ع 83 .
9. سيدي ، أحمد ولد ، 1991 ، موريتانيا والأزمة الخليجية: توازن دقيق بين القومية والمصالح"، مجلة المستقبل العربي، العدد 170.
10. شريف ، يوسف ، 2002 ، العلاقات المغربية العراقية بين التضامن العربي والمصالح الوطنية ، مجلة "السياسات العربية"، العدد 11 .
11. العبيدي ، ماهر علي غزال نمر ، 2014 ، الغزوا العراقي للكويت موقف ليبيا منه ١٩٩٠-١٩٩١، مجلة البحث العلمي في الآداب ،كلية البنات ،جامعة عين الشمس ،ع١٥.
12. العتيبي ، منصور عياد ، 2009 ، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت وتداعياته (1990-2008) ، الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية .
13. عز العرب ، محمد ، ٢٠١١، ملفات تاريخية لم تحسم (القضايا العالقة) في العلاقات الكويتية- العراقية ، مصر ، مجلة السياسية الدولية ،ع١٨٤، مج ٤٦ .
14. قنوع ، نزار ، وآخرون ، 2013 ، العقوبات الاقتصادية احد أساليب الإرهاب غير المنظم (العراق انموذجا خضع للعقوبات الاقتصادية) ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (4) .
15. مرهون ، عبد الجليل زيد ، 1999 ، ثعلب الصحراء واتجاهات السياسة الأمريكية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، ع 242 .

16. المسدي ، عبد السلام ، 1991 ، مواقف المغرب العربي من الأزمة العراقية – الكويتية" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 152.
17. المقدادي ، كاظم ،١٩٩٧ ، الوطن العربي : انتشار أمراض السرطان والمشكلات البيئية القائمة ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ،ع٣٦٠ .

الكتب الوثائقية :

1. يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993، مركز دراسات الوحدة العربية .
2. الخترش ، فتوح ، آخرون ، 1995،الغزو العراقي للكويت، (ندوة بحثية)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.

المذكرات :

1. بو طالب ، عبد الهادي ، 1998 ، مذكرات في السياسة والدبلوماسية المغربية، الرباط ، المطبعة الوطنية .
2. الثاني ، الحسن ، 1993، ذاكرة ملك. دار النشر المغربية .
3. شوارتزكوف ، 1993 ، شوارتزكوف في الخليج ، النص الكامل لمذكرات ترومان شوارتزكوف ، القاهرة ، ترجمة حسام الدين كساب متولي ،مكتبة مدبولي ،ط١ .

الموسوعات :

1. مطر ، فؤاد ، ١٩٩٤ ، موسوعة حرب الخليج ، بيروت ، مقدمات ويوميات ووثائق الأزمة والصراع على الكويت والحرب الدولية – العربية -الإسلامية -على العراق ،ج١،ط١.

الصحف :

1. جريدة العلم ، المغرب، العدد في 8 آب 1990. .
2. جريدة العلم ، المغرب، العدد في 8 آب 1990. .
3. جريدة المجاهد ، الجزائر ، العدد 11 ، كانون الأول 1990 .
4. جريدة المجاهد ، الجزائر ، العدد 12 ، آب 1990 .
5. جريدة الصباح ، تونس ، عدد 13، 13 آب 1990.
6. جريدة الشرق الأوسط ، عدد 4537، أيلول 1990 .
7. جريدة الحياة ، عدد 8395، 10 تشرين الأول .1990

المواقع :

1- موقع مقاتل من الصحراء http//www.moqatel.c